وغرب بالشام واراد ان ينزح كل فالحيلة ان يشترط الكل ركل
الاجل برأيه او يشترط له الانفراد الحيلة فاذا علك الوصي
عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي وصاله يصير الحيلة
فان الغائب يتزلد وهي الميت ان يدعي دينا على الميت فيخرجه
الغائب او ظلم يراد منه يصير [illegible]

النوع السادس من الانشاء والنظائر وهو فوق الفرق

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد
هذا هو النوع السادس من الاشباه والنظائر وهو فوق الفرق
ذكرت فيها من كل باب شيئا جمعتها من فروق الاعلام

كما في الصلوة وفيه بعض مسايل الطهارة اذا سقطت في
البئر او نجس الماء ونضبها نجسته والفرق ان النبوة عليها
جلدة بمنع الشروع ولا كذلك النصف وفي الصلوة على هذا القياس
لا يجب عليه ان يوضي امرأة للمريضة بخلاف عبده وامته و
الفرق ان العبد ملكه ويجب عليه اصلاحه لا المرأة لا يترح
ما البيع كله بالقارة وينزح في بولها والفرق ان الدم يخرج
من دنيها فتزح الكل له ولو تقطر المصلي الى المصحف وقرأ منه
فسدت لا الى فرج امرأة لان الاول تعليم وتعلم لا الثاني
قال الامام بعد شهر كنت محوسيا فاد اعادة عليهم ولو كان صلت
بلا وضوء ويثوب نجس اعاد وان كان متيقنا والفرق ان اتها
الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل اتفق بعد شروعه متنفلا
لا يقطعها ومفترضا يقطعها وبالم والفرق ان الثاني لا صلة لها
لا الاول سو والقارة يجب لا بولها للضرورة وجد منها
في دار الحرب مع زنا ثم دخل مصحف يصلي عليه وفي
الاسلام لو في دار الحرب قد لا يجد اما هنا الله تعالى فيه
الاسلام كما الزكوة يجب تحصيلها عن نصيب بعد مال

الكتاب يسمى بتلقيح الحبوب

وقبل الحول ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات وقيل
ان مبنى الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة كذا
في اذا تحاذ بعد الحول او اداها وفي الصلوة بعد الوقت لا يوم الفوت
ان جمع الفوائت كما في الصوم فلو صام يومين في يوم لا يقع
الا واحدا ولو نذر صومين في سنتين لزمتاه والفرق امكان الجمع
فيها بنفسه وبالثاني يخرجه عن ذمته في مضاد قليلا ان
الملك كثيرا لا لان قليله تابع وكثير مضر وقيل وكل
ما يتبع سمسمة من خارج لان مضغها لا تخاط شيء من
المبيع دون الا يتبع كما في الحج لو هي الجزء بالبيع
والمحاهر له لان في الاول امتحانا في الشيطان وفي الثاني
اغراء كما في النكاح النكاح يثبت دون الدعوى كالطلاق
والملك بالبيع والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى
حقه بخلاف الملك فالمنع حق العبد للاب قبض صداقها
قبل الدخول وهي كبيرة لا قبض ما وهبته الزوج كما لو
قبض لها كان له الاسترداد والفرق انما يستحق من قبض
صداقها كان اذنا دلالة بخلاف الموهوب ولو استحاضت
رحم اصلها فزوجها ان لم يزل وان ازل لو لدة الاول
داع للجماع فاتم مقامه دون الثاني من الدبر يوجب حرمة
المصاهرة لا جامعه لان الاول داع لما ولد له الثاني تزوج
على ان كل ولد تلد حر صح النكاح والشرط ولو استثنى لها كان
فسد لان الثاني يفسده المشروط لا الاول كما في
الطلاق تحليت امرأتي دفع ان نوى ولو زاد واسه
لا وان نوى لهما الاول الا ثنا والثاني الخيار كل
وعلى المطلقة رجعيا له السفر بها والفرق ان الرجعية
تخلوف المسافة ولو قالت ان دخلت الدار فانا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)